

تعرف إلى النظام الوطني لتتبع الشاحنات والشحنات



العين - راشد النعيمي

جاء النظام الوطني لتتبع الشاحنات والشحنات في الدولة، تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (95) لسنة 2021م، والقاضي بتطبيق النظام على كافة الشحنات المنقولة والشاحنات التي تمارس عملية النقل داخل النطاق الإقليمي للدولة، وكذلك التي تمارس النقل بالعبور عن طريق الدولة بهدف مراقبة وتتبع حركة الشاحنات والشحنات

ويأتي تطبيق النظام في إطار خطة الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ، لتعزيز منظومة الرقابة الجمركية على حركة الشاحنات والشحنات وضمان وصولها بأمان في الوقت المحدد، ورصد المخالفات والتجاوزات التي يمكن حدوثها والتي تشمل: شاحنات النقل بالعبور «ترانزيت»، وشاحنات نقل المواد الخطرة، وشاحنات نقل المواد المقيدة، وشاحنات نقل البضائع ذات الرسوم الجمركية المرتفعة

ودعت الهيئة أصحاب وسائل نقل البضائع وملاك الشاحنات المسجلة في دولة الإمارات، إلى التسجيل في النظام

الوطني لتتبع الشاحنات والشحنات إلكترونياً، خلال الفترة المعتمدة للتسجيل والتي تنتهي في 30 أكتوبر 2023 وسيكون البدء في تطبيق الغرامات اعتباراً من 31 أكتوبر 2023

ويعد مشروع تتبع الشاحنات والشحنات إلكترونياً، من أحدث المشاريع، وهو نظام إلكتروني لتتبع وسائط النقل (الشاحنات التي تنقل البضائع) إلكترونياً، عبر تركيب أجهزة تتبع عليها لمراقبتها من منفذ الدخول الأول إلى مقصدها النهائي بالدولة، وذلك من خلال غرف عمليات تتيح المتابعة المباشرة واللحظية لتلك الشاحنات باستخدام الأقمار الصناعية، أو عن طريق شبكة الاتصالات على مدار الساعة وإصدار تقارير متابعة عنها

ويهدف المشروع إلى تعزيز المنظومة الأمنية الجمركية، من خلال تتبع حركة الشحنات الخطرة والحساسة وذات المخاطر العالية والأوضاع المتعلقة للرسوم الجمركية، والتأكد من وصولها للمقصد النهائي عن طريق الربط الإلكتروني مع الجهات المعنية في المنفذ

كما يهدف النظام إلى دعم أمن سلسلة الإمداد من خلال توفير بيانات ومعلومات الشحنات ومراقبة حركتها، إضافة إلى تنفيذ متطلبات الاتحاد الجمركي الخليجي برفع مستوى انسيابية حركة التجارة البينية والاستغناء عن دور الجمارك في المنافذ البينية

ويتم إدارة النظام من خلال غرفة العمليات المركزية الاتحادية، والتي تختص بالتعقب والتتبع بشكل لحظي ومستمر من خلال المتابعة المباشرة البضائع والشاحنات التي تنقل البضائع ومراقبتها إلكترونياً من خلال خط سيرها من نقطة انطلاقها التي تحددها الهيئة إلى مقصدها النهائي، وإصدار تقارير لحظية لتتبع موقع الشاحنة على خريطة الدولة باستخدام الأقمار الصناعية أو عن طريق شبكة الاتصالات على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع

كما يتم قياس الفترات الزمنية المستغرقة لوصول الشاحنات، وذلك لرصدها في سجل مخاطر العمليات، والتنسيق وتبادل المعلومات مع الدوائر الجمركية المحلية والجهات الحكومية ذات العلاقة بشأن المعلومات والإخباريات والبيانات الخاصة بالشاحنات والشحنات، وذلك لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، والحفاظ على السلامة العامة للطرق من خلال الاستجابة السريعة للحالات الطارئة وربطها مع الجهات المعنية بالدولة بشكل لحظي